الأمم المتحدة

A/75/521

الجمعية العامة

Distr.: General
20 October 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 8 من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن البيان الذي أدلى به رئيس وزراء اليونان أثناء المناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومن المؤسف أن رئيس وزراء اليونان قدّم عرضا غير دقيق للتطورات التي حدثت مؤخرا في شرق البحر الأبيض المتوسط، وبذلك لفّق ادعاءات ليس لها أي سند إلى بلدي.

في حين أن أول خطوة باتجاه إيجاد أي حل مجدٍ تكمن في التشخيص الدقيق للمشكلة. وتقع في صميم التوترات الحالية في المنطقة المطالب القصوى والخطوات الأحادية الصادرة عن اليونان والإدارة القبرصية اليونانية منذ عام 2003، التي تنتهك الحقوق الطبيعية والمصالح السيادية لتركيا وللجانب القبرصي التركي، بما في ذلك على الموارد الهيدروكربونية. وكما أكد الرئيس أردوغان أثناء الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة، ليست لدينا أي مطامع في حقوق الآخرين أو مصالحهم المشروعة، لا في شرق البحر الأبيض المتوسط ولا في أي مكان آخر. ومع ذلك، لا يمكننا أن نظل مكتوفي الأيدي عندما تُنتهك حقوقنا وكذلك حقوق القبارصة الأتراك.

وقد دافعت تركيا باستمرار عن حل الخلافات عن طريق الحوار والدبلوماسية على أساس الإنصاف ووفقا للقانون الدولي. وفي الواقع، كان رئيس بلدي هو الذي عرض، على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، اقتراحا على رئيس وزراء اليونان لإجراء حوار ثنائي بشأن جميع المسائل العالقة في المنطقة. ولكن للأسف الشديد، لم تردّ اليونان على اقتراحه بالإيجاب.

وحدث آخر مثال على عدم استعداد اليونان لذلك في تموز/يوليه من هذا العام، عندما برهنت تركيا على حسن نيتها بتعليق أنشطة المسح الزلزالي التي كانت تقوم بها سفينة "أوروتش رئيس"، لإعطاء فرصة للمساعي الدبلوماسية. وبفضل الجهود المضنية التي بذلتها أطراف ثالثة، اتفقت تركيا واليونان

231020 231020 20-13868 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

على استئناف عملية الحوار الثنائي، التي تُعرف باسم "المحادثات التمهيدية". ومع ذلك، وقبل يوم واحد من الإعلان العام عن استئناف المحادثات، أي يوم 6 آب/أغسطس، وقّعت اليونان اتفاقا مع مصر بشأن تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة. وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة 21 آب/أغسطس 2020 (A/74/997-S/2020/826)، يشكل هذا الاتفاق انتهاكا لحقوق تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط. ولذلك، فإن تركيا لا تعترف به وتعتبره لاغيا وباطلا. ويبرهن توقيت هذا الاتفاق على عدم رغبة اليونان في المشاركة في حوار هادف مع تركيا. وغني عن القول إن أي مبادرة تستبعد تركيا، لكونها البلد الذي لديه أطول شريط ساحلي في المنطقة، محكوم عليها بالفشل.

وقد أشار رئيس وزراء اليونان في بيانه إلى القانون الدولي. وأود أن أذكّر بأن الخطوات الاستفزازية التي اتخذتها اليونان في انتهاك لمركز جزر شرق بحر إيجة بوصفها منطقة منزوعة السلاح، هذا المركز الذي مُنح إليها بموجب معاهدة لوزان لعام 1923 ومعاهدة باريس للسلام لعام 1947، هي التي تقوض القانون الدولي. ورغم أن مسافة المياه الإقليمية لليونان تبلغ 6 أميال بحرية، فهي تطالب بمجال جوي وطني يبلغ 10 أميال بحرية، وهو أمر يتعارض مع القانون الدولي، كما أنها البلد الوحيد في العالم الذي يطالب بشيء من هذا القبيل. وبالمثل، فإن "خريطة إشبيلية" التي ذاع صيتها الآن والتي تحتج بها اليونان، لا تتعارض فحسب مع المبدأ الأساسي للقانون الدولي، وهو التعيين العادل للحدود، بل إنها منافية للمنطق أيضا. ولكي ينجح أي جهد حقيقي لإرساء حوار، يجب على اليونان أولا أن تتخلى عن هذه الإشارات.

أما فيما يتعلق باقتراح رئيس وزراء اليونان إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية، فلا تستبعد تركيا أي وسيلة سلمية للتسوية، بما في ذلك المحكمة، ولكن ينبغي أن تتم الإحالة بموافقة الطرفين. غير أنه لكي يحدث ذلك، يجب أن نُجري حوارا فعليا قبل كل شيء. وعلينا أن نتفق بشكل ثنائي على المنازعات التي سنعرضها على المحكمة. وفي هذه المرحلة، أود أن أذكّر بأن اليونان قد أبدت تحفظات على اختصاص المحكمة بشأن بعض المسائل البالغة الأهمية، بما في ذلك نزع السلاح من الجزر، وعَرض وحدود بحرها الإقليمي ومجالها الجوي، وتعيين حدود الجرف القاري. وهناك تناقض واضح بين الدعوة إلى التوصل إلى تسوية عن طريق المحكمة من ناحية، والتمسك بتحفظات شاملة ومعرقلة على اختصاصها من ناحية أخرى. وقد صدرت عن اليونان تصريحات مماثلة عند التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فيما يتعلق بتسوية المنازعات.

وما فتئت تركيا تقترح التحاور، وذلك ليس فقط مع اليونان، وإنما أيضا مع جميع الدول الساحلية في المنطقة التي تقيم علاقات دبلوماسية معها. وأود أن أذكّر أيضا باقتراح الرئيس أردوغان أثناء الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة الداعي إلى عقد مؤتمر إقليمي لمنطقة شرق البحر المتوسط بمشاركة القبارصة الأتراك. ويمكن أن يتيح هذا المؤتمر فرصة مناسبة من حيث التوقيت لنزع فتيل التوترات في المنطقة ولإحداث زخم إيجابي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 8 من جدول الأعمال.

(توقيع) فريدون هـ. **سينيرلي أوغلو**
الممثل الدائم